اعتبارها حصة اذا رجع لكن حصة صوم الحج اغلا وجبت بحلاقه انقضاء
فتحلل وتوخر الاخرى اذ لا يجوز تقديم المؤخر فالمحلة يوم
وعشري يوم والمؤخر يومان وثمانية اعشار يوم فيخرج من
اجل هذا فيتحلل يومين ويؤخرهما بقي وانما قلنا ذلك لانه
لا اطعام في صوم التمتع ويحتمل ان يقال وهو ظاهر اطلاقهم
انه ان ترك ثلاث حصيات كان الامر كما ذكر في صوم التمتع
وان ترك اقل ففي الحصاة مد او صوم يوم وفي الحصاتين
مدان او صوم يومين وصرح به جمع وقد تبطئه في حاشية
الايضاح وفي دم المبيت بمزدلفة ورمي منى ليلتي
وطواف الوداع بصوم الثلاثة بعد ايام التشريق لكن
يشترط في طواف الوداع ان يصومها بعد وصوله الى محل
يستقر عليه فيه الدم فان ضاعها كذلك كانت اداء
فقضاء وكذلك كل ثلاثة لا يمكن فعلها في الحج واذا وصل الى
وطنه ولم يصمها او مكة فرق في القضاء بينها وبين البقية
بيوم اقامة ما يكون التفريق به اداء ليس ثم مدة تعتبر ولم
نقل بالتفريق باربعة ايام لانه انما وجب في المتمتع لتحرم
صوم الحج وايام التشريق والافاقي يفرق بعدة امكان السير
الى اهله فقط ولم يجتزئ في المكي في طواف الوداع مدة
السير لان امرها عارض لا استقرار له ولا ضبط واذا
اساء بمجاوزة الميقات وكانه احرم به حجا صام الثلاثة
فيه او عمرة فصومها فيهما اولى ويحتمل الوجوب ولو اخره
ويلزمه التفريق بين الثلاثة والتسع في القضاء مدة امكان
السير فقط والمكي يحتمل ان يفرق بيوم عرفة لاصل
التفريق ويحتمل عدمه والاول اوجه ولو اتفق تحلل الحج
المتمتع اخر يوم عرفه لم يلزمه التفريق اذ هذا امر عارض
ولو بقي عليه طواف الافاضة لم يجزئه صوم السبعة حتى
رجع الى وطنه لانه الى الآن في الحج وقد علم مما مر انه لا يحل

للخبر ان

للخبر ان في الطواف والسعي والحلق لانها من الاركان واذا فات
الوقوف وجب دم كدم التمتع لخبر هبار بن الاسود انه
جا يوم النحر وعمر ابن الخطاب يخبرهما به فقال له البر لمن
احتطا العدد ونحا نظن ان هذا اليوم يوم عرفة فقال
له عمر اذهب الى مكة فطف بالبيت انت ومن معك واشوا
بين الصفا والمروة والخروا هديا ان كان معكم ثم احلقوا
او قصروا ثم ارجعوا فاذا كان عام قابل فحجوا واهدوا
فان لم يجد فثلاثة ايام في الحج وسبعة اذا رجعتم واشتهر ذلك
بين الصحابة فلم ينكروا ولان موجب دم التمتع ترك الاحرام
من الميقات والنسك المتروك في الفوات اعظم منه
وهذه الانواع السابقة دمها دم ترتيب بمعنى انه يلزمه
الذبح ولا يجوز العدول عنه الى غيره الا اذا عجز عنه بمعنى
ان الشرع قدر ما يجادل اليه بشيء لا يزيد ولا ينقص وهذا
الجاني من زيادة في
التحلل ويحرم عليه استدامة احرامه المقابل لزوال الوقت
كما لا ينعقد اذا استدامه حتى لو جامع بعد من لقابل لم يجزه لخروجه
من الحج بفوات وقته والبيت المراد انه يخرج منه بالكلية
بل انه يتحلل بعمل عمرة بنية التحلل وهذا من زيادتي ويتطوف
ويسعى ويحلق لخبر هبار السابق ولا يجب له ذلك عمرة
تجزيه عن عمرة الاسلام لان احرامه انعقد لنسك فلا
ينصرف للاخر كعكسه ولا يجب الرمي والمبيت بمنى وان بقي
وقتهما وبما فعله من عمل العمرة يحصل التحلل الثاني واما
التحلل الاول فيحصل بواحد من الحلق والطواف المتبوع
بالسعي لسقوط حكم الرمي بالفوت فصار كمن رمى ولا يحتاج
الى نية العمرة وعليه القضاء في الاي في السنة المستقبلة
لظاهر الخبر السابق الا لعذر كعدم تيسيرها اياه فيرتكل
النسك بل الولي وان كان لنسكه تطوعا او عذر بقية الفوات

Copyright University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)